



Measuring and analyzing the impact of monetary policy on the fiscal deficit in Iraq*

Nour Abdul Sattar Hamid Mohammed⁽¹⁾, Aws Fakhruddin Al-Juwaijati⁽²⁾

University of Mosul - College of Administration and Economics

(1) nour.22bap7@student.uomosul.edu.iq (2) awsjwejatee@uomosul.edu.iq

Key words:

Effect, Monetary policy, budget deficit, fiscal deficit.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 21 Feb. 2025

Accepted 14 Apr. 2025

Avaliable online 30 Jun. 2025

©2025 College of Administration and Economy, University of Fallujah. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE.

e-mail cae.jabe@uofallujah.edu.iq



*Corresponding author:

Nour Abdul Sattar Hamid Mohammed
University of Mosul

Abstract:

The study aims to measure and analyze the impact of monetary policy on the fiscal deficit, as well as to evaluate monetary economic variables in Iraq. It also aims to identify the nature, causes, and treatment of the fiscal deficit during the period (1990-2022) in Iraq. Annual data was used in the analysis. This study aims to provide a quantitative analysis of this relationship in Iraq over a specific period. It uses quantitative economic analysis tools such as autoregressive distributed lag (ARDL) models to test the dynamic relationship between monetary policy variables and the fiscal deficit, thus providing a cognitive framework that can support decision-makers in adopting more coordinated and effective monetary and fiscal policies. Annual data was used in the analysis, as the study aimed to measure the impact of economic variables, including government spending, inflation, nominal interest rates, broad money supply, and public debt, on the dependent variable, the budget deficit or surplus. To ensure the accuracy of the results, an autoregressive distributed lag (ARDL) model was used. One of the factors leading to the persistence of the deficit is the lack of coordination between monetary and fiscal authorities, which has led to conflicting economic objectives and policies.

*The research is extracted from a master's thesis of the first researcher.

أثر السياسة النقدية في العجز المالي في العراق دراسة قياسية

الباحثة: نور عبد الستار حميد محمد
أ.م.د. أوس فخر الدين الجويجاتي
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الموصل
awsjwejatee@uomosul.edu.iq nour.22bap7@student.uomosul.edu.iq

المستخلص

تهدف الدراسة إلى قياس وتحليل أثر السياسة النقدية في العجز المالي، فضلاً عن تقويم المتغيرات الاقتصادية النقدية في العراق، والتعرف على طبيعة وأسباب العجز المالي ومعالجته خلال المدة (1990-2022) في العراق، وتم اعتماد بيانات سنوية في التحليل. وتهدف هذه الدراسة أيضاً إلى تقديم تحليل قياسي لهذه العلاقة في العراق خلال فترة محددة، من خلال استخدام أدوات تحليل اقتصادية كمية مثل نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، لاختبار العلاقة الديناميكية بين متغيرات السياسة النقدية والعجز المالي، وبالتالي توفير إطار معرفي يمكن أن يدعم صناع القرار في تبني سياسات نقدية ومالية أكثر تنسيقاً وفعالية.

وتم اعتماد بيانات سنوية في التحليل، حيث استهدفت الدراسة قياس أثر المتغيرات الاقتصادية، بما في ذلك الإنفاق الحكومي، والتضخم، وسعر الفائدة الاسمي، وعرض النقد الواسع، والدين العام، على المتغير المعتمد المتمثل في عجز أو فائض الموازنة، ولضمان دقة النتائج، تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للباطئ الزمني الموزع (ARDL)، إن أحد العوامل المؤدية لاستمرار العجز هو غياب التنسيق بين السلطات النقدية والمالية، مما أدى إلى تضارب في الأهداف والسياسات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: أثر، السياسة النقدية، عجز الموازنة، العجز المالي.

المقدمة:

تعد السياسة النقدية من الأدوات الاقتصادية الرئيسية التي تستخدمها الدول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، عبر التأثير في مستويات التضخم، التشغيل، والنمو، بالإضافة إلى الحفاظ على توازن القطاع المالي. وتكتسب هذه السياسة أهمية مضاعفة في الدول النامية والريعية، كالعراق، نظراً لطبيعة اقتصادها القائم إلى حد كبير على الإيرادات النفطية، وما يرافقه من تقلبات حادة تؤثر على الاستقرار المالي العام. في هذا السياق، يبرز العجز المالي كأحد أبرز المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، حيث أصبح من السمات البنوية المتكررة في الميزانيات العامة، سواء في فترات التراجع أو حتى في ظل ارتفاع الإيرادات النفطية، نتيجة ضعف تنويع الإيرادات وارتفاع حجم الإنفاق الجاري.

إن تزايد العجز المالي يفرض ضغوطاً على الاقتصاد الكلي، وقد يؤدي إلى تفاقم المديونية العامة، ويدفع الحكومة نحو خيارات تمويلية غير مستدامة مثل الاقتراض الداخلي أو التسبيل النقدي، مما يهدد الاستقرار النقدي ويقيّد قدرة السياسة النقدية على أداء دورها. من هنا، تتبع أهمية دراسة العلاقة بين أدوات السياسة النقدية (كسعر الصرف، العرض النقدي، وسعر الفائدة) وبين العجز المالي، لتحديد مدى تأثيرها على قدرة الدولة في احتواء العجز وتقليصه.

* البحث مستمد من رسالة ماجستير للباحث الأول.

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث في تسليط الضوء على العجز المالي وطرق معالجتها من خلال متغيرات السياسة النقدية، وبين تأثيراً هذه المتغيرات الاقتصادية في العجز المالي، ومدى التباين في تطبيق هذه المتغيرات الاقتصادية في ظل الظروف لدولة العراق.

مشكلة البحث:

يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية مزمنة في جانبي الإيرادات والنفقات العامة، ما يؤدي إلى تفاقم العجز المالي المزمن، خصوصاً في ظل تقلبات أسعار النفط وضعف التمويل الاقتصادي. في المقابل، تعد السياسة النقدية أداة اقتصادية مهمة يمكن أن تسهم في ضبط الاستقرار المالي، وتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات عبر أدواتها (مثل أسعار الفائدة، الكتلة النقدية، سعر الصرف). وعلى الرغم من أهمية هذه الأدوات، إلا أن فعاليتها في تقليل العجز المالي ما زالت موضع تساؤل في السياق العراقي. ومن هنا تتبع مشكلة البحث في التساؤل حول مدى تأثير السياسة النقدية، بأدواتها المختلفة، على العجز المالي في العراق خلال الفترة المدروسة، وهل يمكن توظيف هذه السياسة بشكل فاعل لتقليل العجز، أم أن أثراًها محدود بسبب قيود بنوية ومؤسسية؟

هدف البحث:

تهدف الدراسة إلى قياس وتحليل أثر السياسة النقدية في العجز المالي، فضلاً عن تقويم المتغيرات الاقتصادية النقدية في العراق والتعرف على طبيعة وأسباب العجز المالي ومعالجته.

فرضية البحث:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها تؤثر السياسة النقدية بشكل معنوي على العجز المالي في العراق خلال الفترة المدروسة، وإن هذا التأثير يتفاوت باختلاف أدوات السياسة النقدية المستخدمة (سعر الصرف، العرض النقدي، سعر الفائدة).

الحدود المكانية: العراق.
الحدود الزمنية: أمتدت (31) سنة.

الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة:

بسبب الأهمية العلمية للدراسات السابقة ولوضع أساس نظرية وعلمية متينة لدراسة مشكلة ومتغيرات الدراسة الحالية، سيتم التطرق إلى الأبحاث والدراسات التي سبقت موضوع دراستنا الحالية، من خلال استعراض أهم الفقرات وبشكل موجز لكل دراسة

, 2005 Diokno, Benjamin -1

(Economic and Fiscal Policy Determinants of Public Deficits: The Philippine Case)

(محددات السياسة الاقتصادية والمالية للعجز العام: الحالة الفلبينية)

تهدف الدراسة إلى توضيح كيفية تأثيراً متغيرات السياسة الاقتصادية والمالية على الوضع المالي للحكومة لمدة (1981-2005)، وتم اخذ الفلبين عينةً للدراسة، واعتماد بيانات سنوية لمتغيرات الدراسة المتمثلة بالمتغير التابع الرصيد المالي المؤشرين الماليين نسبةً مئويةً من الناتج المحلي الإجمالي، الأول هو رصيد حساب الحكومة الوطنية (إجمالي الإيرادات- إجمالي المدفوعات)، والمقاييس الثاني للصحة المالية هو الوضع المالي الموحد

للقطاع العام. أما المتغيرات المستقلة فتمثلت بـ(معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، نسبة الالتزامات السائلة للنظام المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي ويقصد بها مجموع العملة والودائع في البنك المركزي والودائع القابلة للتحويل والعملة الإلكترونية والودائع الأدخار والودائع القابلة للتحويل بالعملة الأجنبية والنفقات الرأسمالية، الجهد الضريبي، النمو الاقتصادي، سعر الفائدة، المنح الدولية كنسبة مئوية من إجمالي النفقات الحكومية) وتم الاعتماد على الأسلوب الوصفي والقياسي وطريقة التقدير هي طريقة المربعات الصغرى. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها أن التضخم له علاقة إيجابية مع رصيد الحساب الحكومي، أما السيولة المحلية لها علاقة سلبية مع رصيد حساب الحكومة الوطنية، أما سعر الصرف الحقيقي ليس له أهمية احصائية، والنفقات الرأسمالية إذا ارتفعت أدت إلى ارتفاع النشاط الاقتصادي، الذي يؤدي بعد ذلك إلى ارتفاع القاعدة الخاضعة للضريرية ومن ثم ارتفاع الضرائب، وأخيرا انخفاض العجز أو التوازن المالي.

**Al-Bujari & Al-Arkoub, 2022-2
(قياس فاعلية أدوات السياسة المالية في تمويل عجز الميزانية العامة لبلدان متقدمة مختارة لمدة (2002-2019))**

هدفت الدراسة إلى تحليل مضمون العلاقة النظرية بين السياسة المالية وعجز في الميزانية العامة، وبناء نموذج قياسي لدراسة وتحليل فاعلية أدوات السياسة المالية في احتواء عجز الميزانية خلال المدة (2002-2019)، تم اختيار عينة الدراسة لبلدان نامية وتمثلت بالأرجنتين، البرازيل، كولومبيا، إلакوادور، السلفادور، المكسيك، البيرو، الأردن، مصر وتركيا، أما البلدان المتقدمة فتمثلت بأستراليا، نيوزيلندا، المملكة المتحدة، البرتغال، إيطاليا، بلجيكا، الدنمارك وفنلندا. وتمثلت متغيرات النموذج بالمتغير المعتمد الذي تم التعبير عنه بممؤشر الأوضاع المالية الميزانية العامة، والمتغيرات المستقلة الممثلة بـ (الاتفاق العسكري، الاتفاق الاجتماعي، إجمالي الدين العام، السيطرة على الفساد، العبء الضريبي)، وتم تطبيق نموذج ARDL. واعتمدت الدراسة على البيانات السنوية لمتغيرات الدراسة. وتعتمد الدراسة على الأسلوب الوصفي الذي يستند إلى النظريات والدراسات التي تناولت موضوع الدراسة، والأسلوب القياسي الذي يستند إلى طريق القياس الاقتصادي الحديث وأدواته، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الاستعنة بنماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة لبيانات البائل الديناميكي ومن خلال اختبار هوسمان توصل البحث إلى أن المقدار الأفضل هو مقدار وسط المجموعة المدمجة، فضلاً عن أنه من خلال تطبيق اختبارات جذر الوحدة لبيانات البائل نستنتج أن متغيرات البحث بعضها ساكن في المستوى والبعض الآخر ساكن في الفرق الأول، وهذا يعني اشارة البدء بتطبيق نموذج ARDL.

**Khalil & Ghaidan, 2022-3
(تحليل العلاقة بين قنوات السياسة النقدية وعجز الميزانية العامة في العراق لمدة (2004-2017))**

هدفت الدراسة إلى تحليل انعكاسات التوسع في استخدام قنوات السياسة النقدية في علاج عجز الميزانية العامة في العراق على كفاءة إدارة السياسة النقدية، وعلى دور السلطة النقدية ووظائفها الأساسية، وتوجيه البنك المركزي العراقي وواجباته إلى خارج الأهداف المنصوص عليها في قانونه الخاص، وتحديداً خلال المدة (2004-2017). وتمأخذ العراق دولة وحيدة كعينة للدراسة. وتمثلت متغيرات الدراسة بـ(عجز الميزانية متغيراً تابع) والمؤشرات النقدية (سعر الفائدة، سعر الصرف في السوق، سعر الصرف في المزاد، الائتمان النقدي) التي مثلت المتغيرات المستقلة. وفي الدراسة تم تحليل

الموازنة العامة بشقيها الإيرادات الفعلية والنفقات الفعلية، فضلاً عن الفائض أو العجز في الموازنة العامة في العراق. وتعتمد الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي. واعتمدت الدراسة على البيانات السنوية وتحليلها تحليلًا وصفيًّا سنويًّا لمتغيرات الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أن تسامي معدلات العجز في العراق بعد عام 2013 قد جعل السلطة النقدية عاجزة في رفد الموازنة العامة من إيرادات مالية وأدوات ناجعة في حل أية معضلة مالية، الأمر الذي أدى إلى الحاجة المتزايدة حول كيفية التوظيف الأمثل لقوى السياسة النقدية من أجل تنشيط حركة الاقتصاد العراقي. فضلاً عن ضرورة إعادة النظر في هيكلية الموازنة وعلى نحو جذري بالقدر الذي يجنب العراق إلى مخاطر التمويل بالعجز لدعم الموازنة التشغيلية من خلال الاستدانة أو الاقتراض الخارجي أو اللجوء إلى الاقتراض الداخلي، وهذه دعوة خالصة لفرض الانضباط المالي في السياسة الاقتصادية في العراق.

4- Nasser & Hadi, 2019

(دور أدوات السياسة المالية لتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة على وفق شروط صندوق النقد الدولي)

تهدف الدراسة إلى بيان أسباب العجز في الموازنة العامة للدولة، وبيان كيفية تخفيض العجز في الموازنة العامة، من خلال الالتزام بالسياسات المالية المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي، وبيان مساهمة وأهمية التزام العراق بتنفيذ شروط صندوق النقد الدولي للتخفيف من عجز الموازنة العامة للدولة. وتتناولت الدراسة المدة الزمنية من (2015-2018) والحدود المكانية تمثل في وزارة المالية/ دائرة الموازنة. وتم اعتماد العراق عينة للدراسة.

وقد اعتمدت الدراسة على بيانات سنوية لتحليلها وصفياً وكميًّا. واعتمدت الدراسة على عجز الموازنة متغيراً تابعاً، وأدوات السياسة المالية المتمثلة بـ(الإيرادات العامة، الإيرادات النفطية، الإيرادات غير النفطية، مقدار الضرائب والرسوم، النفقات العامة) متغيرات مستقلة.

وتم اعتماد المنهج الوصفي والتاريخي بالاعتماد على مجموعة من الكتب العلمية التي بينت عجز الموازنة العامة وأهمية أدوات السياسة المالية لسد عجز الموازنة، وأيضاً استخدام المنهج التحليلي والكمي في بيان مبالغ عجز الموازنة العامة للدولة ونتائج تنفيذ الموازنة العامة وأسباب العجز وطرق تمويله.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزه عدم تقييد الحكومة العراقية بالخصائص المرصدة في قوانين الموازنة الصادرة ، بمعنى صدور قوانين الموازنة بالعجز في أظهرت النتائج تنفيذ الموازنة للسنوات (2015، 2016، 2017، 2018) وجود فائض في إيراداتها، وهذا يدل على أن شروط وسياسات صندوق النقد الدولي يجعل الشعب أكثر فقراً باتباع سياسة تقشفية نتيجة لتطبيق هذه الشروط والالتزام بها من أجل الحصول على القروض التي لا يحتاج إليها البلد، فقط نتيجة قيام الحكومة العراقية بإصدار قوانين الموازنة العامة بعجز مخطط، وأصدرت الدولة بموجب قوانين الموازنة العامة الاتحادية سياسة تقشفية شديدة نتيجة الالتزام بسياسات صندوق النقد الدولي ومن ضمنها إيقاف التعينات والالتزام بعدد القوى العاملة ومنعت التعين بصفة التعاقد إلا في حالة وجود ضرورة ،فرض ضرائب ورسوم جديدة وتنعيم جباية الأجر والكهرباء والهاتف والماء والمجاري، وضغط النفقات. وأدى بذلك أن على الحكومة العراقية تطبيق الشروط المتفق عليها والالتزام بها بسياساتها المتفقة مع سياسات الجهات المتيحة لهذه القروض ومنها صندوق النقد الدولي.

المحور الثاني: الإطار النظري أولاً: مفهوم السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية من السياسات الاقتصادية التي تزيد الاهتمام بها بعد تفاقم المشاكل المالية والأزمات وعدم الاستقرار الاقتصادي العالمي، وارتبط نموها بنمو الأفكار الاقتصادية والنظريات النقدية الحديثة. مفهوم السياسة النقدية: تشمل السياسة النقدية الإجراءات والبروتوكولات التي تنفذها السلطة النقدية لتنظيم السيولة من خلال التوسيع أو الانكماش، بهدف تعزيز استقرار الأسعار واستدامة التقدم الاقتصادي (Abdullah & Al-Zarkoshi, 2024: 449).

دراسة السياسة النقدية، من الضروري تحديد مفهوم واضح للمصطلح. تعرف السياسة النقدية أيضاً بأنها مجموعة من الإجراءات والقوانين والتدابير والآحكام التي تؤثر بها السلطة النقدية (البنك المركزي) على الائتمان أو تحكم فيه من خلال عرض النقود، باستخدام أدوات كمية أو تدابير نوعية مختلفة، من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية (Balbas, 2022: 15).

وتعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة من الإجراءات أو التدابير التي تتخذها السلطات النقدية للتأثير في المتغيرات المالية وسلوك المؤسسات المصرفية وغير المصرفية (Khalil & Ghaidan, 2022: 87-88). ويمكن تعريف السياسة النقدية على أنها الضوابط التي تفرضها الحكومة أو البنك المركزي أو السلطة النقدية لبلد ما للتحكم في عرض السيولة المالية وأسعار الفائدة، من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف للنمو والاستقرار الاقتصادي (Iordachioaia, 2011, 3).

وعرّفها (كينت) بأنها مجموعة من التدابير والإجراءات التي ينفذها البنك المركزي للتحكم في عرض النقود بغرض تحقيق أهداف اقتصادية محددة -Al-Shammari, 2018: 77-. وتشمل (Shammari & Al-Shammari, 2018: 77) بين النقود والنظام المالي تأثير في المعروض النقدي من أجل التحكم في القوة الشرائية للمجتمع (دردورى، 2014، 24). ويمكن تعريف السياسة النقدية بأنها مجموعة من الإجراءات التي يتبعها البنك المركزي للتأثير على مستوى السيولة والائتمان المنووع من البنوك من أجل تحقيق استقرار الأسعار وتحفيز النمو الاقتصادي والتوظيف Idris, (2021: 12).

وتتضمن السياسة النقدية أدوات مباشرة وغير مباشرة، حيث تتضمن الأدوات المباشرة :

1- التأثير الائتماني (تأثير القروض): يشير هذا إلى تدابير تنظيمية تحدد بموجتها السلطات النقدية حدوداً قنوية للقروض التي تمنحها البنوك التجارية بطريقية إدارية مباشرة، وفق نسبة مئوية محددة من السنة (Ratul & Krush, 2014: 90)، وإذا لم يتم اتباع التعليمات فإن البنوك التجارية تخضع لعقوبات تختلف من بلد إلى آخر، كل ذلك في محاولة للتأثير على توزيع القروض نحو القطاعات التي تسهم إسهاماً فاعلاً في التنمية وتتطلب موارد مالية جيدة من قبل السلطات النقدية (Karim, 2019: 10) هذه السياسة هي المصدر الرئيس لتكوين الأموال القانونية، وهي القروض التي توزعها البنوك والمؤسسات المالية. ويهدف إلى تحديد النمو، والمعرفة أيضاً باسم تخصيص الائتمان (Al-Tawil, 2016: 61).

2- تنظيم القروض الاستهلاكية: يفرض البنك المركزي سقفاً على الأموال التي تستخدمنها البنوك لشراء السلع الاستهلاكية المعمرة، والتي يمكن أن تختلف حسب أهمية السلعة الاستهلاكية، أو يفرض البنك المركزي سقفاً على تجديد المبيعات المؤجلة أو الدفعات النقدية من خلال إلزام المشترين بطريقة التقسيط بدفع جزء من ثمن الشراء يمكن للبنك المركزي أن يحدد آجالاً يمكن من خلالها سداد قيمة السلع المختلفة، وهي تعد من أهم

- الأدوات النوعية لسياسة ضبط القروض الاستهلاكية، إذ تزيد من قيمة الأقساط مع تقليل عدد الأقساط (58). (Ben Kirat et al., 2011: 58).
- 3- سياسة الإقراض الانتقائية: يقوم البنك المركزي بتسديد الخزينة لجزء من الفائدة على القروض المتعلقة بأنواع معينة من التمويل، وفرض سعر إعادة خصم تفاضلي للتأثير في القروض الموجهة نحو الأنشطة التي ترغب الدولة في تشجيعها، وإلزام البنوك بالحصول على موافقة البنك المركزي عند تجاوز القروض حدوداً معينة وغيرها. تدابير انتقائية للتحكم في القروض التي توزعها (58). (Ben Kirat et al., 2011: 58).
4. فرض البنك المركزي حدوداً دنياً للسيولة: بموجب هذه الأداة، تطلب البنوك المركزية من البنوك المسجلة الاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي أرصدة حساباتها الجارية المفتوحة بالعملات المحلية والأجنبية، وهو ما يمثل حداً أدنى من السيولة لتلبية طلبات السحب، وقد أدى استخدام هذه الأداة إلى القطاع ويسهم في تحسين مصداقية القطاع Al-Shazly, (2017: 12).
- 5- الإقاع الأدبي: وهي طريقة تستخدمها البنوك المركزية بشكل ودي مع البنوك التجارية لطلب تخفيض أو زيادة حجم الائتمان في مجال معين، دون استخدام أي طرق رسمية يمكن للبنك المركزي الاعتماد عليها.
- ونظراً لطبيعة علاقات البنك المركزي مع البنوك التجارية، فإن البنوك التجارية ملزمة بقبول سياسة الإقاع المعنوي وجميع تعليمات البنك المركزي فيما يتعلق بتوفير الائتمان واستخدامه في مجالات مختلفة (31). (Dardouri, 2014: 31).
- 6- تحديد أسعار الفائدة: يحدد البنك المركزي أسعار الفائدة على الأصول المربحة والسائلة، مثل أدون الخزانة والحسابات الجارية. وهذا يزيد من المنافسة بين البنوك التجارية ويرفع أسعار الفائدة. تحديد البنك المركزي أسعار الفائدة لأنها تخشى أن تؤدي الربحية العالية لهذه الأصول إلى ارتفاع كبير في الأسعار (28). (Balbas, 2022: 28).
- اما الأدوات غير المباشرة فتمثل بالآتي:**
- 1 - عمليات السوق المفتوحة: وهي من أهم الأدوات التي يمكن للبنك المركزي استخدامها لتحقيق أهداف سياسته النقدية، حيث تؤثر على نحو مباشر وسريع في المعروض النقدي. وتعني عمليات السوق المفتوحة أن يقوم البنك المركزي ببيع أو شراء السندات وأدون الخزانة والأوراق المالية الحكومية الأخرى في سوق المال (Muhammad, 2017: 496-495)، وتشكل هذه العمليات أداة مهمة وتتوفر إدارة فعالة للسيولة بالتزامن مع مزادات العملات الأجنبية. وبالنظر إلى أن هذه الآلية هي إحدى الأدوات الفعالة في عمليات السوق المفتوحة، فإن إمكانية تطوير آلية هذه العمليات باعتماد اتفاقيات الشراء وإعادة الشراء تؤخذ في الاعتبار إذا تطور تشغيل سوق السندات الحكومية (Al-Ubaidi, 2011, 31).
- 2 - سياسة سعر إعادة الخصم: تعد هذه الطريقة من أبرز الأدوات التي تجأ إليها البنوك المركزية في عملية خصم الأوراق التجارية لجمع أموال السيولة، وهي الملاذ الأخير لهذه البنوك، وتحكم البنوك المركزية في هذا السعر حسب السياسة النقدية التي تتبعها سواء كانت انكمashية أو توسيعية من أجل التحكم بالمعروض النقدي (Dardouri, 2014: 29) إذا قام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، فهذا يعني أنه يرفع تكاليف التمويل على البنوك، وهذا بدوره يرفع أسعار الإقراض التي تمنحها لعملائها. (Idris, 2021: 19).
- 3- نسبة الاحتياطي الإلزامي: ويقصد به إلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ في حساباتها الجارية لديه بنسبة معينة في شكل نقود قانونية مناسبة مع الودائع أو القروض المقدمة من طرف البنوك (فريدة، 2008، 167) وتعد هذه الودائع بمثابة حماية للمودعين من جهة

وأداة للتحكم في حجم الائتمان من جهة أخرى. أو تعد هذه الوسيلة من الوسائل الحديثة التي تجأ إليها البنوك المركزية في التأثير في مقدرة البنوك التجارية في تقديم الائتمان وخلق الودائع (Karim, 2019: 15)

وتعتمد قدرة البنوك التجارية على الإقراض على السيولة أو النقد المتوفر لديها من الودائع التي تتلقاها من عملائها، ولتجنب حدوث أزمة سيولة، تحتاج البنوك التجارية إلى الاحتفاظ بنسبة معينة من أصولها النقدية لدى البنك المركزي لتلبية طلبات السحب المتوقعة من المودعين. عندما تظهر اتجاهات تضخمية في الاقتصاد، يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي، وأحياناً إلى الحد الذي يدفع البنوك التجارية إلى استدعاء بعض القروض، ويتم رفع هذه النسبة، مما يؤثر في حجم القروض المتداولة، والتي بدورها تؤثر في عملية خلق النقود وانخفاض حجم الائتمان، والعكس صحيح أثناء فترات الركود (Tawil, 2016: 60-61)

وتعتبر نسبة الاحتياطي القانوني من أكثر الأدوات شيوعاً واستخداماً في البلدان النامية لعدم وجود أسواق مالية فعالة تسمح للبنوك المركزية باتباع سياسات السوق المفتوحة، كما أن هذه الأداة لا ترتبط مباشرة بأسعار الفائدة، خاصة وأن البنك المركزي لا تؤثر في أسعار الفائدة، وتتجدر الإشارة إلى أنها مفيدة نسبياً عندما يرغب البنك المركزي في التأثير في هيكل تمويل البنوك التجارية دون التأثير في أسعار الفائدة. (Al-Shammari & Al-Shammari, 2018: 78).

ثانياً: مفهوم عجز الموازنة

هناك العديد من التعريفات الشائعة للموازنة، والتي يتم التعبير عنها على نحو مختلف، إلا أنها تصب في نفس السياق والمضمون، إذ تعرفها بعض القوانين بأنها جدول يحتوي على تقديرات الواردات والنفقات لسنة المالية الواحدة، كما هو منصوص عليه في قانون المالية. وتتضمن الموازنات في الأدبيات المالية كلمات وأرقاماً، بوصفها وثائق تقرح الإنفاق على أهداف أو بنود محددة، أو بوصفها إجراءات أو توقعات اقتصادية لتحقيق أهداف أو سياسات محددة، أو بوصفها مجموعة من الأهداف ذات تكاليف محددة، أو بوصفها أداة أو أداة لاختبار بين خيارات الإنفاق، أو خطأً أو عقداً بين البرلمان والسلطات الإدارية، أو مجموعة من الالتزامات المتباينة أو الضوابط المتباينة (Ali, 2015: 170). وُتعرف الموازنة بأنها موازنة موجهة نحو المستقبل، وهي تشبه التوقعات، حيث أنها تعبر عن التوقعات والالتزامات داخل المؤسسة فيما يتعلق بالنتائج المالية لمدة زمنية معينة في المستقبل، وتحاول الموازنة التبؤ بالمستقبل بناءً على مجموعة من المعايير والافتراضات. (Johansson, 2014, 5)، وتعد الموازنة العامة عملاً قانونياً، ومن وجهاً نظر اقتصادية، هي خطة مالية تشمل الإيرادات والنفقات، مما يضفي الشرعية على هذه الخطة، إذ إنها ذات طابع اقتصادي وهي أداة للسياسة المالية (Tyniewicki, 2008, 11)

وتعرف عجز الموازنة بأنه الحالة أو الوضع الذي تتزايد فيه النفقات العامة للدولة عن إيراداتها العامة أي تصبح صافي الموازنة العامة للدولة سالباً وهو عكس مفهوم فائض الموازنة التي تتزايد فيها الإيرادات العامة عن الإنفاق العام للدولة ويكون صافي حساب الموازنة موجباً (Haider, 2024: 194).(& Farhan,

ثالثاً: عجز الموازنة

يمكن تعريف العجز المالي وعلى وجه الخصوص العجز الكلي بأنه الفرق بين إجمالي النفقات النقية للحكومة، بما في ذلك مدفوعات الفوائد وباستثناء أقساط الديون، وإجمالي الإيرادات الحكومية، بما في ذلك المنح وباستثناء القروض. ويهدف قياس العجز

بهذه الطريقة إلى تبيان حجم الموارد الإضافية التي يتعين على الحكومة اقتراضها من القطاع الخاص المحلي أو من الخارج أو من البنك المركزي. (Al-Khadrawi & Badr, 2018: 311)

ويعبر المفهوم العام لعجز الموازنة عن زيادة النفقات الحكومية على الإيرادات، ومن هذا المفهوم يمكن ملاحظة أن العجز يحدث بسبب عدم استجابة الضرائب للموارد الخارجية. ورغم أن هذا هو المفهوم العام لعجز الموازنة، إلا أن البعض يعرفه من منظور اقتصادي واجتماعي بأنه عجز في الإيرادات العامة عن تمويل أشكال الإنفاق العام المختلفة كالإنفاق المتكرر والاستثماري مما يضطر الدولة إلى تمويل هذا الفرق عن طريق الاقتراض الداخلي أو الخارجي لتغطية الإنفاق العام، مما يؤدي مرة أخرى إلى زيادة الاحتكارات الهيكلية. (Joda & Saleh, 2020: 16-17)

بالإضافة إلى ذلك، فإن العجز هو الفرق بين إجمالي النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة، بمعنى أنه لا يمكن تمويل النفقات العامة من الإيرادات، فالعجز هو الفرق بين إجمالي النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة، بمعنى أن الإيرادات لا يمكن أن تمول النفقات العامة في السنة الحالية، ويمثل الفرق قيمة عجز الموازنة. وهذه الظاهرة معقدة وترجع إلى عدة عوامل ومؤثرات تسهم في خلق أو تفاقم العجز، عوامل ترجع إلى التغيرات التي تحدث في الإنفاق العام وعوامل أخرى تحدث في الإيرادات العامة للدولة (Khoshnaw, 2019: 26) وبعبارة أخرى، فيما يتعلق بعجز الموازنة الحكومية، فإن العامل الأساس في توليد العجز في الموازنة هو زيادة معدل نمو الإنفاق العام من ناحية، وزيادة معدل نمو الإنفاق العام من ناحية أخرى. Halouz & Ben Yamina, 2017: (40).

كما يمكن تعريف العجز في الموازنة الحكومية بأنه فرق سلبي (موازنة توسيعية) ناتج عن زيادة في الإنفاق ينبع عنه زيادة في الطلب الكلي دون زيادة في الإيرادات، وهو ما يشير عموماً إلى زيادة في الإنفاق الدولة فوق مواردها الخاصة بسبب عدم القدرة أو عدم الرغبة في خفض الإنفاق أو فرض ضرائب إضافية. (Ali, 2015: 172).

رابعاً: مصادر تمويل عجز الموازنة

تتعدد مصادر تمويل العجز المالي العام، ويمكن تقسيمها بشكل عام إلى مصادر تقليدية وغير تقليدية.

أولاً: التمويل التقليدي ويتمثل في: (Lakhdar & Nasreen, 2017: 504-505):
1 - مصادر الاقتراض الخارجي: يمكن أن تأخذ المصادر الخارجية لتمويل عجز الموازنة شكل منح أو قروض ميسرة، أو تقضيلية أو اقتراض جاري إذ يمكن أن تأخذ المنح شكلاً نقدياً أو شكلاً مساعدات سلعية، تباع هذه السلع محلياً وتستخدم المبالغ المتحصل عليها لتمويل العجز، وتكون هذه المنح مخصصة لاستكمال بعض المشاريع. أما القروض الميسرة فتتميز بكون معدلاتها أقل من المعدلات السائدة في السوق بالنسبة للقروض الأخرى، وتتميز أيضاً بأن لها مدة سماح طويلة نسبياً وبطول مدة السداد، وتمتنع من قبل الدول والمؤسسات المالية وهي في معظم الحالات تخصص لمشاريع معينة أما القروض التجارية فتمنح بالاخص من طرف البنوك التجارية الأجنبية وقد تمنح لأغراض محددة أو غير محددة.

2. الاعتماد على الاحتياطيات الدولية: مع تفاقم عجز الموازنة العامة في معظم الدول النامية، أصبح الاعتماد على الاحتياطيات الدولية لتمويل الاحتياجات من العملات الأجنبية أمراً حتمياً، حيث يتم تسوية معظم النفقات الحكومية بالعملة الأجنبية.

3- التمويل الداخلي (قروض داخلية) إذا لم يكن لدى الدولة إمكانية الحصول على تمويل خارجي، يمكن تمويل عجز الموازنة العامة محلياً بالطرق التالية: (Dardouri, 2014: 151).

أ- الاقتراض من الجمهور: من خلال إصدار سندات حكومية وبيعها للأفراد، فظاهرة المزاحمة في القطاع الخاص الناجمة عن بيع السندات الحكومية للأفراد تحول جزءاً من دخلهم القابل للاتفاق إلى الحكومة، مما يقلل من الاستهلاك الخاص من قبل الأفراد، بما في ذلك الإنفاق الاستثماري، ويسبب انخفاضاً في الطلب الخاص الكلي يساوي مقدار السندات الحكومية التي اشتراها الأفراد وبالتالي يعتبر ذلك تمويلاً غير تضخي.

ب- الاقتراض المصرفي: ويتم ذلك إما عن طريق زيادة اقتراض الحكومة من البنك المركزي أو عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية، مما يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية التي تتعكس في ارتفاع التضخم.

ثانياً: التمويل غير التقليدي (تمويل التضخم)، وهو إصدار عملة إضافية دون تغطية لتمويل التنمية أو تحفيز النشاط الاقتصادي. وبالتالي، تضطر البلدان إلى تعبيئة الموارد المالية للتعامل مع العجز في الموازنة، وهو ما يbedo للوهلة الأولى أنه أسهل الطرق للقيام بذلك إلا أنها في الوقت نفسه تعتبر أيضاً الطريقة الأكثر خطورة. وذلك لأنه يمكن أن يؤدي إلى التضخم وبالتالي تدمير الاقتصاد الوطني للبلد: (Morsi, 2021: 380-381).

1. إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الأثرياء.

2. تدهور سعر صرف العملة الوطنية.

3. عجز ميزان المدفوعات.

4. تقاعم العجز المالي والدوران في حلقة مفرغة في الاقتصاد.

5 - التضخم يشوّه القرارات الاقتصادية للمستهلكين والمؤسسات نتيجة للزيادة المستمرة في أسعار عوامل الإنتاج.

6 - قد يصاحب التضخم ارتفاع أسعار الفائدة، إما نتيجة عدم اليقين بشأن عوائد الاستثمار أو بسبب تدخل السلطات النقدية باعتماد سياسات نقدية تقييدية للسيطرة على التضخم.

الدين العام أولاً: مفهوم الدين العام

يعرف الدين العام على أنه دين الحكومة المركزية أو الفيدرالية أو ديون النظام الحكومي بأكمله، بما في ذلك المستويات المحلية، أو ما يسمى بالحكومة العامة وقد تشمل الشركات العامة وغيرها من الشركات التابعة للدولة، ويتراكم الدين نتيجة تمويل عجز هذه الكيانات عن طريق الاقتراض، وأن المركز المالي للدولة هو محصلة لأوضاع تلك الكيانات (Maguirre, 2011,19).

ويشمل الدين العام أيضاً جميع الأموال التي تفترضها الدولة (الإدارة المركزية أو المحلية) أو المؤسسات المالية العامة، بغض النظر عن نوع الدائن (طبيعي أو قانوني) أو مصدر إقامته (Corina, 2013,31).

- هيكل الدين العام

1- مفهوم الدين العام الداخلي

يعرف الدين الحكومة الداخلية بأنه اتفاق بين طرفين إذ يقوم الطرف الدائن (مؤسسات وطنية، أفراد) بتوفير مبلغ من المال بالعملة الوطنية للطرف المدين (الحكومة) عن طريق شرائهم حوالات الخزينة والسنادات الحكومية، وهذا هو مقابل تعهد لدفع قيمة القرض والفائدة خلال فترة زمنية محددة (Holt frerich, 2016,19)، ويقصد بالدين العام الداخلي هو الدين المكتوب

داخل الحدود الإدارية للدولة، أي الدين الصادر والمغطى في السوق الوطنية للدولة المدينة بالعملة المحلية للدولة (Shanta, 2021:10).

مصادر الدين العام الداخلي:

1- الاقتراض من البنك المركزي: هناك طريقتين للإقتراض من البنك المركزي الطريقة الأولى هي الطريقة المباشرة (السحب على المكتشوف)، أما الطريقة الثانية هي الطريقة الغير مباشرة (بيع السندات الحكومية) في حال قيام الدولة بالاقتراض من البنك المركزي لتمويل عجز ميزانيتها العامة، ويتم إنفاق الأموال المقترضة، سيؤدي ذلك إلى زيادة دخول الأفراد، ومن ثم زيادة الودائع النقدية لدى البنوك التجارية، مما يؤدي إلى زيادة الاحتياطات النقدية وبالتالي زيادة قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان المصرفي وبالتالي زيادة المعروض النقدي، وهذا لا يختلف عن الاصدار النقدي الجديد لتمويل عجز الموازنة، إذ سيؤدي كلاً الطريقتين إلى زيادة المعروض النقدي ومن ثم حجم سيولة البنوك التجارية والجمهور، الامر الذي ينعكس في زيادة الطلب النقدي ثم خفض اسعار الفائدة، نلاحظ في الحالة المذكورة اعلاه للاقتراض لتمويل عجز الميزانية الحكومية وزيادة الحكومة في إنفاقها من هذه الأموال، سيكون لها آثار توسيعية من المعروض النقدي، أما طريقة الاقتراض الغير مباشرة فهي تتمثل ملذاً الحكومة سواء عن طريق البنك المركزي والبنوك التجارية والجمهور لإصدار سندات قصيرة الأجل (حوالات الخزينة) او سندات طويلة الأجل (Shalal, 2020: 4).

2- الاقتراض من المصارف التجارية: يعتمد الاقتراض من البنوك التجارية لخطوة العجز في الموازنة الحكومية على مدى توفر فائض الاحتياطيات النقدية لديها، فإذا كان هناك فائض في هذه الاحتياطيات، فإن الاقتراض في هذه الحالة سيؤدي إلى تأثيرات توسيعية وزيادة المعروض النقدي (إذ يكون تأثيره في هذه الحالة مشابهاً لتأثير الاقتراض من قبل المركزي)، هذه الحالة لا تتنافس في مع القطاع الخاص، ولكن إذا كانت الأموال المقترضة من صافي الأصول المالية للبنوك، فإنها ستخد من هوية المشاريع في منح الائتمان ولن تؤدي إلى تغيير ملموس في المعروض النقدي.

3- الاقتراض من الجمهور (القطاع غير المصرفـي): تراجـاً الحكومة إلى الاقتراض من الجمهور (القطاع غير المصرفـي) لتمويل عجز ميزانيـها السنويـة، إذ تبيع السندات الحكومية للجمهـور، مما سيؤدي إلى انخفـاض الـودائع المصرفـية مقابل التخلـي عن مدخرـاتها النقـدية، ومع ذلك فإنه سيزـيد بنفسـ المبلغ عندما يتلقـى الجمهور مدفـوعـات فائـدة جـديدة منـ الحكومة، والتي تـتمثل دخـلاً إضافـياً لهمـ، مما يعني أنـ هذه المدفـوعـات ستـتضـافـ إلىـ المعـروـضـ النقـديـ، وعـندـما يتمـ دفعـ قيمةـ السـندـاتـ الحكوميةـ المشـتـرـاءـ، سـوـاءـ تمـ سـحبـهاـ منـ الأـرـصـدةـ النقـديـةـ التيـ يـملـكـهاـ الجـمـهـورـ أوـ منـ وـدـائـعـهمـ المـصـرفـيـةـ، وـلـاـ يـنـتـجـ عـنـ ذـلـكـ ايـ زـيـادـةـ فيـ المـعـروـضـ النقـديـ، وـالـسـبـبـ فيـ ذـلـكـ انـ اـقـتـارـضـ هـذـهـ الـاـمـوـالـ قدـ تـمـ سـجـبـهـ منـ مـدـخـرـاتـهـ، ايـ منـ الـاـمـوـالـ التيـ تمـ اـنـشـاؤـهـاـ سـابـقاـ، إـلاـ انـهـ لاـ تـمـثـلـ نـقـداـ جـديـداـ، منـ خـلـالـ هـذـاـ نـلـاحـظـ انـ الـوـدـائـعـ المـصـرفـيـ للـجـمـهـورـ غـيرـ المـصـرفـيـ سـتـخـفـضـ، وبـالـتـالـيـ سـتـرـيدـ الـوـدـائـعـ الـحـكـومـيـةـ بـنـفـسـ الـمـقـدـارـ وـبـالـتـالـيـ لاـ تـؤـثـرـ عـلـىـ الـمـعـروـضـ النقـديـ، مماـ يـعـنيـ انـ الـاقـتـارـضـ منـ الجـمـهـورـ غـيرـ مـصـرفـيـ يـؤـدـيـ إـلـىـ انـخـفـاضـ لـهـ لـيـسـ لـدـيـمـ أـيـ قـدـرـةـ عـلـىـ تـكـوـينـ الـنـقـودـ إـذـ يـزـدـادـ الـمـعـروـضـ النقـديـ (Saud, 2018: 33-34).

الدين العام الخارجي

2- مفهوم الدين العام الخارجي

هو الاقتراض من دول الأخرى يتعين على الدولة المقترضة السداد في وقت الاستحقاق، ويسمح الدين العام الخارجي باستيراد موارد حقيقة (Marzouq & Hamza, 2021: 4).

يعرف البنك الدولي الدين الخارجي هو دين تزيد مدة استحقاقه الأصلي أو المحدد عن سنة واحدة، وهي مستحقة لأفراد أو منظمات غير مقيمين وتدفع بالعملات الأجنبية أو السلع والخدمات (International Monetary Fund, 1991: 39)

- انواع الديون الخارجية:

ينقسم الدين الخارجي الى عدة انواع يمكن ذكر اهمها فيما يأتي (Al-Lahibi, 2023:)

:20-21

1- حسب طول فترة السداد: وهي بدورها مقسمة إلى عدة أنواع:
أ- الدين الخارجي طويل الأجل: وتعرف بأنها ديون لغير المقيمين يزيد عمرها عن خمس سنوات وتدفع بالعملة الأجنبية أو بالسلع والخدمات وتضم:

- القروض العامة: إنها قروض مملوک للحكومة والبنوك المركزية.
- القروض المضمونة: وهي قروض مملوکة لشركات خاصة، حصل عليها المقترض الخاص بحيث يضمن سدادها وسيط عام (الحكومة والمؤسسات الرسمية)
- القروض الخاصة غير المضمونة: وهي ديون خاصة تجاه الخارج سدادها لا يضمنه القطاع العام في البلد المدين أو الدائن.

أ- الدين الخارجي متوسط الأجل: وتكون مدته أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات.
ب- الدين الخارجي قصير الأجل: إذ تكون فترة السداد متساوية أو أقل من عام او تلك التي يتم تحديد مدتها ويتم دفعها بالعملات الأجنبية أو السلع والخدمات.

2- حسب مصدرها: وايضاً تقسم إلى:
أ- الديون الرسمية: هي قروض تقدرها الحكومة والهيئات والوكالات الرسمية، وعادة ما تكون بشروط ميسرة.

ب- القروض الخاصة: ويتم تقديمها من قبل مصادر خاصة (غير رسمية)، وعادة ما تكون قصيرة الأجل ولها اسعار فائدة عالية، ونظرًا للحاجة المتزايدة لرأس المال لتمويل المشاريع التنموية ومواجهة العجز في ميزان المدفوعات، فقد زاد ميل الدول المدينية الى هذا النوع من الديون الخاصة مع عدم كفاية القروض الممنوحة من المصادر الرسمية.

3- القروض الخارجية حسب محتواها:
أ- القروض النقية: هو الشكل الشائع للقروض الأجنبية، وهي المبالغ التي تحصل عليها الدولة من المصادر المذكورة أعلاه، وعادة ما تكون بالعملات الأجنبية، على رأسها الدولار الأمريكي.

ب- القروض السلعية: وهي التدفقات التي حصل عليها الطرف المستفيد، إذ يمكن دفعها مع الانتاج ايضاً في شكل السلع عندما يبدأ المشروع في الانتاج بالعملة الوطنية (Al-Wardi, 2006: 32-33).

4- القروض الخارجية حسب شروط تقديمها:
أ- القروض الميسرة: تتميز بفترة استحقاق طويلة، وجود فترة سماح، ومعدلات فائدة منخفضة عليها، وعادة ما تكون قروضاً رسمية حكومية او متعددة الأطراف.

ب- القروض الصعبة وتتميز بفتره سماح قصيرة ومعدلات فائدة عالية عليها، إذ يتم اقرارها بشروط تجارية وعادة ما تكون هذه القروض قروض خاصة (Al-Obaidi and Al-Rawi, 2006: 358).

الإنفاق العام

مفهوم الإنفاق العام:

يعرف الإنفاق العام على أنه مبلغ من النقود تنفقه الدولة لغرض تحقيق نفع عام ، ويعرف أيضاً بأنه مبلغ نقدي يقوم بتنفيذها شخص عام بهدف تحقيق عام ، ويعرف كذلك بأن الإنفاق العام يتمثل بجميع المدفوعات والمشتريات التي تقوم بها جهات حكومية مختلفة تشمل المدفوعات والمشتريات التي لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها ولكنها مهمة للصالح العامة ككل ومن أمثلتها الإنفاق على الدفاع والبني التحتية وقطاع الصحة والتعليم

ومدفوّعات الرعاية الاجتماعية ، وهو مبلغ نقدي يخرج من النّمة الماليّة للدولة أو إحدى المؤسسات الـ بهدف إشباع حاجات عامّة (Al-Dumay, 2018: 8).

ـ عناصر النفقة العامة:

تنقسم هذه النفقات بخصائص يمكن عندها معايير لتمييز النفقة العامة من غيرها من الظواهر الماليّة الأخرى، وهي كالتالي (Khoshnaw, 2022: 9-12):

ـ أولاً: النفقة العامة مبلغ من النقود:-

في الزّمن السّابق كانت الدولة تستخدم سلطاتها للحصول على كل احتياجاتها أو بعضها جبراً من دون مقابل ، أو بمقابل أقل من قيمة السلعة أو الخدمة ، أما في الوقت الحاضر لم يكن بإستطاعتها ذلك إلا في حدود ضيقه جداً كحالة الظروف الاستثنائية ، ويعود سببه إلى انتشار المبادئ الديمقراطيّة وما صاحبها من حرية سياسية ، ومن ثم أصبحت حاجة الدولة للحصول على السلع والخدمات باباً من أبواب الإنفاق العامة ، هذا يعني أن تكون النفقة التي تدفعها الدولة أو إحدى هيئاتها العامّة (أحد أشخاص القانون العامّة) ممثّلة بمبلغ نقدي ، فبعد أن ثبتت عدم انتاجية طريقة الأجراء أو السخرة في القيام بالخدمات العامّة وأن طريقة الدفع العينيّة التي تقوم على أساس دفع الدولة لسلع أو خدمات الحاجات العامّة هي منتقدة بوصفها صعبة التطبيق كلياً وأنها لا تسمح بتقدير المقابل الذي تدفعه الدولة تقديرًا دقيقاً

ـ ثانياً : النفقة العامة تصرف من الدولة أو إحدى هيئاتها العامّة:-

من أجل أن تُعدّ النفقة من نوع الإنفاق العام لابد أن يتمّ أنفاقها عن طريق أحد أشخاص القانون العام حتى إن كان هدفها إشباع حاجة عامّة ، فلو قام شخص أو جمعية خاصة ببناء منتزه عام فأنه لا يعدّ أنفاقاً عاماً ، وبعد من أشخاص القانون العام وزارات الدولة ودوائرها كافة المرتبطة بوزارة وغير المرتبطة بوزارة استناداً لما تقررها أحكام القانون الأداري في تحديد أنواع أشخاص القانون العام.

ـ ثالثاً: هدف النفقة العامة تحقيق منفعة عامّة

بعد تحول الدولة من كونها دولة حارسة إلى دولة متدخلة ومن ثم إلى دولة منتجة ، أصبح من ضمن واجباتها إشباع الحاجات العامّة لأنّاء شعبها ، ولتحقيق ذلك تقوم الدولة بالإنفاق على الخدمات الحاجات والمسوغ الرئيس لهذه الصفة أو العنصر يرجع إلى مقتضيات مبدأ العدالة والمساواة بين جميع الأفراد العامّة الازمة لإشباع تلك ، إذ أن تساويهم في تحمل الأعباء العامّة وخاصة العبء الضريبي يستلزم تساويهم في الإنفاق بالنفقات العامّة ، فتحمل هذه الأعباء العامّة والنفقات العامّة هما وجهان لعملة واحدة .

ـ خامساً: تحليل العلاقة بين المتغيرات النقدية والعجز المالي

ـ 1: أثر سعر الفائدة (الاسمي) في العجز المالي:

إن سعر الفائدة الاسمي هو الذي تحدده السلطة النقدية الممثلة بالبنك المركزي وتخالف تسميته من بلد إلى آخر ويحدد له ثلاثة أنواع، هي المعدل الأولي، والمعدل الثانوي، والمعدل الموسمي، فلما الأول يطبقه البنك المركزي على المؤسسات ذات الأداء المالي الجيد في حين يطبق الثاني على المؤسسات الأقل جدارة مالية من الأولى أما الثالث فيطبق على المؤسسات المالية الصغيرة. (Hussein, 2017: 15).

يحكم علاقة التغييرات في سعر الفائدة وعجز الميزانية في الإدبيات الاقتصادية أما فرضية المكافأة لريكاردو أو السياسات الاقتصادية الكينزية، ففرضية المكافأة لريكاردو تقوم بصفة مبدئية على أن زيادة الإنفاق الحكومي أو التمويل بالعجز لن يؤثر على أنماط الاستهلاك ولا الطلب الكلي ومن ثم على أسعار الفائدة. فالحكومة تستطيع تمويل نفقاتها عن طريق العديد من الوسائل والآليات كخلق أموال جديدة أو فرض

ضرائب أو اصدار اسهم وسندات. اذا أن الاسهم والسنادات هي قروض واجبة السداد عند استحقاقها فأن ذلك يلزم اما فرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضرائب القائمة ويكون الخيار في تلك الحالة هو اما ضرائب الأن أو ضرائب فيما بعد، وبفرض قيام الحكومة بتمويل الانفاق الاضافي من خلال التمويل بالعجز عن طريق أدوات الدين الحكومية كالاسهم والسنادات وسدادها بواسطه الضرائب اللاحقة، ووفقاً لتلك الفرضية فأن داعي الضرائب سيتوقعون دفع ضرائب أعلى في المستقبل ونتيجة لذلك سيقومون بالادخار بدلاً من الإنفاق ومن ثم فأن الدخل المتاح للإنفاق الناشئ من الخفض الأولي للضربيه أي قبل الزيادة المتوقعة في الضربيه سيجعل كلاً من الطلب والانتاج دون تغيير (Al-Atroush, 2021: 390).

عندما تتفق الحكومة أكثر مما حصلت عليه فأنها تحقق بذلك عجزاً يتوجب عليها تغطيته اما بالاقتراض او من خلال اصدار نقود جديدة، هنا اذا ما قامت الحكومة بالاقتراض فهذا يعني زيادة الطلب على مصادر التمويل مما يؤدي إلى ارتفاع اسعار الفائدة قصيرة الأجل، اما اذا قامت باصدار نقود جديدة فهذا سيؤدي إلى ارتفاع مستوى التضخم المتوقع مستقبلاً مما يؤدي إلى ارتفاع اسعار الفائدة ايضاً. وعليه كلما كان عجز الميزانية العامة أكبر كلما ارتفعت اسعار الفائدة على نحو أكبر (Al-Maamouri, 2015: 29)

2: أثر الإصدار النقدي (العملة المصدرة) في العجز المالي

ويقصد بالإصدار النقدي قيام الحكومة بإصدار نقود جديدة خلال مدة معينة بنسبة تتجاوز نسبة الزيادة العادلة في حجم المعاملات في الاقتصاد الوطني خلال نفس المدة مع افتراض ثبات سرعة دوران النقود، أي أن الحكومة تقوم بإصدار النقود مقابل اذونات الخزانة التي لا تتجاوز في الحالات العادلة (6) أشهر وهي تشكل مصدراً تضخimياً على اعتبار أن هذه الكتلة النقدية ليس لها مقابل في الاقتصاد الحقيقي، والإصدار النقدي يكون من طرف البنك المركزي الذي يعتبر المؤسسة الوحيدة المكلفة بعملية الإصدار النقدي على مستوى كل دولة من خلال تقديم سندات حكومية تعطى للمصرف المركزي كخطاء لعملية الإصدار وفقاً لقانون المالية المصادر عليه من طرف الهيئة التشريعية. (Hani & Marah, 2018: 124-125)

وسياسة الإصدار النقدي تتطلب شروط معينة يجب توفرها في الاقتصاد من أجل أن تكون لها آثار إيجابية على الاقتصاد وتكون كالتالي: (Hani & Al-Wahhab, 2023, 289)

يجب أن تكون الاستراتيجية التنموية للدولة تقوم على دعم جانب العرض خاصة في مجال المشاريع الاستثمارية والبني التحتية.

1. تكمن الاشكالية في هذه السياسة أنه يجب أن تقوم الحكومة بطبع الكتلة النقدية على دفعات متباينة من حيث المدة كما يجب أن تكون الكتلة النقدية التي تضخها مدرستة بعناية حتى لا تؤدي إلى بروز قوى تضخمية تؤثر على النمو الاقتصادي المستهدف.

2. أن يكون الجهاز الانتاجي مرتنا كافية لامتصاص هذه الزيادة على اعتبار أن هذه الكتلة هي تضخمية لأنه ليس لها مقابل مثلها مثل الكتلة النقدية المطبوعة من أجل سياسة التيسير الكمي.

3: أثر عرض النقد الواسع في العجز المالي

وهو مفهوم أوسع للعرض النقدي يتكون من العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي + الودائع الجارية فضلاً عن اشباه النقود (Khadija, 2015: 46) ويعرف هذا المفهوم عادة بمصطلح السيولة المحلية أو الداخلية وبدا يحظى بالاهتمام منذ السبعينيات

ويتناول في تحديد عرض النقد الجمالي وسائل الدفع M_1 مضافاً إليها الودائع الزمنية (الأجلة) وودائع الأدخار الخاصة لدى البنوك التجارية وحسب المعادلة التالية:

$$M_2 = C = DD + Td + Sd$$

اذ أن M_2 عرض النقد بالمعنى الواسع، Td الودائع لأجل، Sd ودائع التوفير.

Matar, 2012: 210))

وعرف الاقتصادي الألماني جوهان كلاسین أن العرض النقدي بالمعنى الواسع يؤثر في الاقتصاد الكلي والتضخم، ويحتوي على مجموع وسائل الاحتياط المؤقت للقوة الشرائية وهناك من المفكرين لا يدرجون اشباه النقد في M_2 الا أن فريدمان يدرجها ويعدها مخزن مؤجل للقدرة الشرائية (Zakaria, 2021: 8))
 أن العلاقة بين عجز الميزانية وعرض النقد هي علاقة سلبية عكسية حسب النظرية الاقتصادية. (Alou, 2022: 41).

المحور الثالث: الجانب العملي

يتم اتباع الأسلوب القياسي الاقتصادي في التحليل للتعرف على اختبار وتحليل العوامل المحددة لعجز الميزانية في العراق والبلدان المختارة، فضلاً عن التعرف على بيئة الدراسة بالاعتماد على بيانات المتغيرات الخاصة بالأنموذج القياسي المعتمد، والتي تم التوصل إليها من خلال مصادرها الرسمية، ولسلسلة زمنية مداها (31) سنة، وذلك باستخدام الأسس العلمية في القياس والتحليل عن طريق المتغيرات الاقتصادية التي تضمنها الأنماذج القياسي.
 وسيتم التعبير عن هذه المتغيرات حسب المعادلة التالية:

$$Y = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + B_5X_5 + B_6X_6 + u$$

اذ أن:

Y =عجز أو فائضاً للميزانية ، X_1 = الإنفاق الحكومي ، X_2 =التضخم X_4 =سعر الفائدة الإسمى X_3 =إصدار النقدى ، X_5 =عرض النقد الواسع ، X_6 =الدين العام
 -اختبار استقراريه السلسلة الزمنية لمتغيرات المدروسة
 في هذه الخطوة يتم فحص استقراريه السلسلة وكل متغير من المتغيرات الستة المدروسة ،
 الجدول (1) اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

Unit root test table								
At Level								
Status	Measurem ent	عجز أو فائضاً للميزانية (Y)	الإنفاق الحكومي (X1)	تضخم (X2)	سعر فائدة (X3)	سعر فائدة إسمى (X4)	عرض النقدي الواسع (X5)	الدين العام (X6)
With constant	Statistic	-2.2233	-0.6404	-2.5456	4.1840	-1.6519	5.3311	-1.3995
	p-value	0.2024	0.8471	0.1147	1.0000	0.4453	1.0000	0.5702
Decision		No	no	No	no	no	No	no
With constant and Trend	Statistic	-2.2256	-1.3532	-3.0438	1.0288	-1.5979	2.7930	-0.5228
	p-value	0.4602	0.8548	0.1367	0.9998	0.7714	1.0000	0.9755
Decision		No	no	No	No	no	No	no
At first Difference								
With constant	Statistic	-7.0418	-15.2877	-4.8477	-2.4733	-4.4210	0.4425	-8.0066
	p-value	0.0000	0.0000	0.0005	0.1314	0.0015	0.9808	0.0000
Decision		***	***	***	no	***	No	***
With	Statistic	-	-	-	-	-	-	-

constant		5.5880	14.2696	4.7664	3.3692	4.4176	2.9179	4.4458
and Trend	p-value	0.0004	0.0000	0.0031	0.0794	0.0073	0.1746	0.0086
Decision		***	***	***	*	***	***	***

Note : (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من نتائج الجدول (1) والمتضمن اختبار (Augmented Dickey-Fuller) لاستقراريه السلسلة الزمنية نجد أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى(At level) بوجود معلمة القطع (Constant) وكذلك بوجود معلمة القطع والاتجاه (Constant & Trend) وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية (P-value) المرافقة لكل متغير، والتي ظهرت قيمها أكبر من (0.05) ، واستناداً إلى ما تقدم سيتم قبول فرضية العدم القائلة بأن السلسلة الزمنية غير مستقرة لكل متغير من المتغيرات، ويجبأخذ الفرق الأول أو الثاني للوصول إلى الاستقرارية ، وبعدأخذ الفرق الأول يمكننا ملاحظة أن جميع المتغيرات استقرت بوجود معلمة القطع والاتجاه (Constant & Trend) ، وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية (P-value) المرافقة لكل متغير والتي ظهرت قيمها أقل من (0.05) عدا قيمة واحدة ظهرت أقل من (0.10) وهي خاصة بالمتغير المفسر (سعر الفائدة) إذ بلغت قيمته الاحتمالية (0.0794).

استناداً إلى ما سبق لابد من استخدام أنموذج الانحدار الذاتي لابطاء الموزع (Autoregressive Distribution lag (ARDL)) في تحليل علاقة التأثير .

تحديد عدد الإبطاءات المثلث

قبل تقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديرين الطويل والقصير لابد من فحص افضل فترات ابطاء للمتغيرات المدروسة وذلك من خلال الاستعانة بمعيار أكافي للمعلومات عند تطبيق أنموذج (VAR)، والمؤشرة نتائجه في الجدول (2)، إذ تبين النتائج أن أفضل مدة إبطاء هي (2) وذلك بدلالة قيمة معياري (AIC) و (HQ) الذين أعطياناً أقل قيمة تناقصية .

الجدول (2) نتائج معيار أكافي للمعلومات عند تطبيق نموذج (VAR)

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: Y X1 X2 X3 X4 X5 X6						
Exogenous variables: C						
Sample: 1990 2022						
Included observations: 31						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-2646.963	NA	5.42e+65	171.2234	171.5472	171.3290
1	-2476.741	252.5877*	2.37e+62	163.4027	165.9931*	164.2471
2	-2413.269	65.51933	1.59e+62*	162.4690*	167.3260	164.0523*

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

خطوات تقدير علاقات تأثيراً المتغيرات المفسرة في متغير عجز أو فائضاً للموازنة باستخدام نموذج (ARDL) الخطوة الثانية: اختبار التكامل المشترك

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول (3) أن قيمة (F-statistic) والتي بلغت (4.432949) عند الحدين (الأعلى والادنى)، وهذا يشير إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تشير إلى وجود تكامل مشترك، أي وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة.

الجدول (3) نتائج اختبار Bound

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(Y)				
Selected Model: ARDL(1, 2, 0, 1, 2, 2, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 11/09/24 Time: 22:51				
Sample: 1990 2022				
Included observations: 31				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	4.432949	10%	1.99	2.94
K	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

الخطوة الثالثة: نتائج تقدير العلاقة قصير وطويل الأجل

1. نموذج تأثيراً قصير وطويل الأجل:

الخطوة الأولى في تقدير نموذجي قصير وطويل الأجل لا بد من ايجاد قيمة معامل تصحيح الخطأ (Error correction form) ، وهي تؤشر لدينا وجود أو عدم وجود تأثيراً على المدى الطويل، إذ أن الشرط اللازم هي في أن تكون قيمة ذات دلالة معنوية أما الشرط الكافي هي في أن تكون قيمة ذات اشارة سالبة ، ومن ملاحظة النتائج في الجدول (3) نجد أن قيمة معامل تصحيح الخطأ بلغت (-0.410907) وهي قيمة سالبة وفي نفس الوقت ذات دلالة معنوية وذلك استناداً إلى القيمة الاحتمالية والتي بلغت (0.000) وهي أقل من (0.05) ، بذلك نستنتج بأنه سيكون لدينا هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع ، أما القيمة المطلقة (0.410907) تشير إلى أنه اذا حدثت صدمة في الأجل القصير فإنه تقربياً (41%) تقريباً من آثار تلك الصدمة يمكن التخلص منها خلال وحدة الزمن (سنة) ، وبالتالي فإن الزمن اللازم للتخلص من آثار الصدمة هو مقلوب القيمة (0.41) اي (1/0.41) وتساوي (2.4) اي أنه خلال سنتين واربعة أشهر تقربياً يمكننا التخلص من تأثيراً الصدمة ، بعبارة أخرى فان (41% من اخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن وهذا هي سنة من أجل العودة إلى الوضع التوازنی في الأجل طويل).

الجدول (4) نتائج نموذج قصير الأجل

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(Y)				
Selected Model: ARDL(1, 2, 0, 1, 2, 2, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 11/09/24 Time: 22:22				
Sample: 1990 2022				
Included observations: 31				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X1)	-2.19E-10	5.88E-11	-3.722556	0.0019
D(X1(-1))	4.56E-11	2.17E-11	2.102054	0.0517
D(X3)	-2.38E-07	1.26E-07	-1.887824	0.0773
D(X4)	1.129317	0.229553	4.919627	0.0002
D(X4(-1))	-1.404492	0.226795	-6.192784	0.0000
D(X5)	-8.41E-10	2.78E-10	-3.022255	0.0081
D(X5(-1))	3.38E-09	5.48E-10	6.165147	0.0000
CointEq(-1)*	-0.410907	0.057550	-7.139952	0.0000
R-squared	0.819305	Mean dependent var	0.850968	
Adjusted R-squared	0.764311	S.D. dependent var	6.877896	
S.E. of regression	3.339066	Akaike info criterion	5.466895	
Sum squared resid	256.4353	Schwarz criterion	5.836957	
Log likelihood	-76.73688	Hannan-Quinn criter.	5.587526	
Durbin-Watson stat	2.918908			

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

كما يمكننا ومن خلال الجدول (4) تفسير تأثيراً المتغيرات المفسرة على المدى القصير وكالاتي:

1. هناك تأثيراً عكسي ومحظوظاً للإنفاق الحكومي في عجز أو فائض للموازنة ، إذ أنه كلما زادت قيمة الإنفاق الحكومي بمقدار وحدة واحدة فإن (عجز أو فائض للموازنة) سيقل بمقدار (-2.19E-10)، وهذا التأثير معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية (0.0019) وهي أقل من (0.05)، ولعل السبب في ذلك لأن الإنفاق الحكومي في العراق يستخدم غالباً في تمويل الأنشطة الاقتصادية الأساسية والإنتاجية - خاصة في قطاع النفط - والذي يُعد المصدر الرئيسي للإيرادات العامة. وبالتالي فإن زيادة الإنفاق تؤدي إلى تحفيز الإنتاج وزيادة العوائد النفطية وغير النفطية، مما يحسن وضع الموازنة ويؤدي إلى تقليل العجز المالي.
2. هناك تأثيراً عكسي ومحظوظاً لسعر الفائدة الإسمى في عجز أو فائض للموازنة ، إذ أنه كلما زادت قيمة (سعر فائدة الإسمى) بمقدار وحدة واحدة فإن (عجز أو فائض للموازنة) سيقل بمقدار (-1.404492)، وهذا التأثير معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية (0.0002) وهي أقل من (0.05).
3. هناك تأثيراً عكسي ومحظوظاً لعرض النقدي الواسع في عجز أو فائض للموازنة ، إذ أنه كلما زادت قيمة (عرض النقدي الواسع) بمقدار وحدة واحدة فإن (عجز أو فائض للموازنة) سيقل بمقدار (-8.41E-10)، وهذا التأثير معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية (0.008) وهي أقل من (0.05).

4. تؤشر قيمة معامل التحديد المصحح أن (76%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع سببها المتغيرات المفسرة مع ابطاءاتها، والنسبة المتبقية والبالغة (24%) هي لمتغيرات أخرى لم تضمن في الأنماذج.

الجدول (5) نتائج نموذج طويل الأجل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-7.87E-10	4.47E-10	-1.760361	0.0974
X2	0.017426	0.031566	0.552040	0.5885
X3	2.69E-06	1.68E-06	1.604663	0.1281
X4	0.664737	0.735069	0.904319	0.3792
X5	-1.56E-08	1.03E-08	-1.512867	0.1498
X6	-0.019008	0.010240	-1.856334	0.0819
C	18.53172	11.55533	1.603738	0.1283
$EC = Y - (-0.0000*X1 + 0.0174*X2 + 0.0000*X3 + 0.6647*X4 - 0.0000*X5 - 0.0190*X6 + 18.5317)$				

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

تؤشر نتائج التأثير طويل الأجل للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع كلاً مما يأتي:

أ. هناك تأثيراً عكسي ومحظوظ للأنفاق الحكومية في عجز أو فائضاً للموازنة على المدى الطويل، إذ أنه كلما زادت قيمة (الأنفاق الحكومية) بمقدار وحدة واحدة فإن (عجز أو فائضاً للموازنة) سيقل بمقدار (7.87E-10)، وهذا التأثير مهظوظ بدلالة القيمة الاحتمالية (0.0974) وهي أقل من (0.10).

ب. هناك تأثيراً عكسي ومحظوظ للدين العام في عجز أو فائضاً للموازنة على المدى الطويل، إذ أنه كلما زادت قيمة (الدين العام) بمقدار وحدة واحدة فإن (عجز أو فائضاً للموازنة) سيقل بمقدار (0.019008)، وهذا التأثير مهظوظ بدلالة القيمة الاحتمالية (0.0819) وهي أقل من (0.10).

الخطوة الرابعة: اختبار مشاكل الأنماذج المقدّر

في هذه الخطوة سوف نقوم باختبار وجود أو عدم وجود مشاكل في الأنماذج المقدّر وذلك قبل تفسير نتائجه على المديين القصير والطويل، وتتمثل هذه المشاكل بـ :

أ. اختبار مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ Heteroskedasticity Test

وتشير النتائج المبينة في الجدول (5) أن القيمة الاحتمالية لاحصائية (F-statistic) بلغت (0.2697) وهي أكبر من (0.05)، لذا سوف لن نرفض فرضية عدم والتى تشير إلى عدم وجود مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ.

الجدول (6) اختبار مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.372113	Prob. F(14,16)	0.2697
Obs*R-squared	16.91293	Prob. Chi-Square(14)	0.2608
Scaled explained SS	3.727456	Prob. Chi-Square(14)	0.9969

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

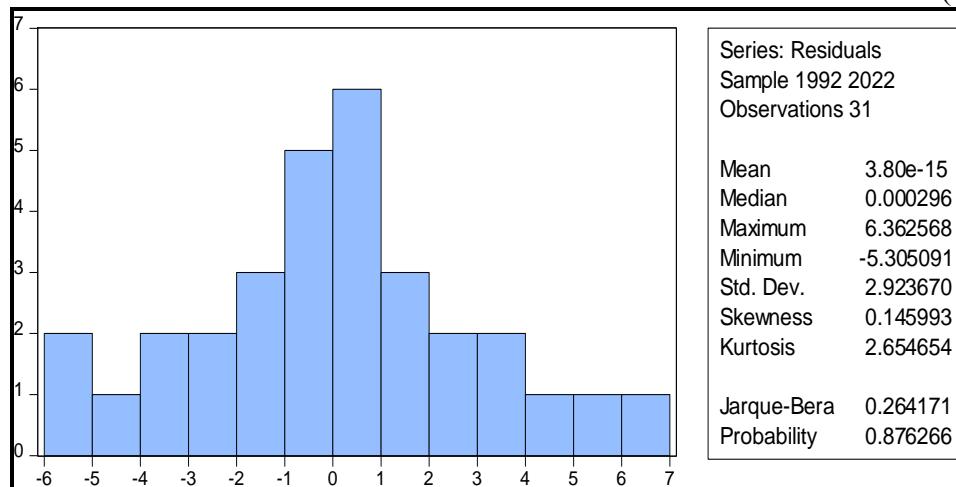
ب. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء Serial Correlation
 وتوشر النتائج المبينة في الجدول (6) أن القيمة الاحتمالية لإحصائية (F-statistic) بلغت (0.0276) وهي أقل من (0.05) ، لذا سوف لن نرفض فرضية العدم والتي تشير إلى وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، ولمعالجة هذه المشكلة سوف نقوم باستخدام مصفوفة التباين المشترك للمعاملات (HAC(Newey-west)) عوضاً عن مصفوفة التباين المشترك للمعاملات لـ (Ordinary Coefficient covariance matrix).

الجدول (7) اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	4.692517	Prob. F(2,14)	0.0276
Obs*R-squared	12.44112	Prob. Chi-Square(2)	0.0020

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

ت. اختبار التوزيع الاحتمالي الطبيعي للأخطاء: Normality test
 تؤشر نتائج الشكل (1) أن متغير الأخطاء يتبع التوزيع الطبيعي، وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية المرافقه (Probability) لاختبار (Jarque-Bera test)، والتي ظهرت مساوية إلى (0.876266) وهي أكبر من (0.05) ، لذا سيتم قبول فرضية العدم القائلة بأن متغير الأخطاء يتبع التوزيع الطبيعي ، كذلك يلاحظ من الشكل عدم وجود التوازء في الشكل (2).



الشكل (2) التوزيع الاحتمالي الطبيعي للأخطاء

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

الاستنتاجات:

1. أظهرت اختيار الحدود (Bondstset) بالنسبة لبيانات السلسل الزمنية (العراق) واختيار بيدروني (pedroni) وجود علاقات تكامل مشترك بين المتغير المعتمد وبين المتغيرات المستقلة، أي أن متغيرات الدراسة في بلدان الدراسة تتجه نحو التوازن في المدى الطويل .

2. أظهرت نتائج التقدير لدولة العراق، وفق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وفي كلا الأجلين (القصير والطويل) ما يلي: بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (-0.410907) وهي قيمة سالبة ومعنوية احصائياً، وهذا ما يشير إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة، أي أن الاقتصاد يعود إلى التوازن بعد مرور 4 سنوات.
3. توجد علاقة عكssية في الأجل القصير فقط بين كل من (سعر الفائدة الاسمي وعرض النقد الواسع) وعجز الموازنة العامة، إذ أن زيادة هذه المتغيرات المستقلة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض المتغير المعتمد.
4. توجد علاقة عكسية في الأجل القصير والطويل بين الأنفاق الحكومية وعجز الموازنة العامة، إذ أن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة العامة.
5. توجد علاقة عكسية في الأجل الطويل فقط بين الدين العام وعجز الموازنة العامة، إذ أن زيادة الدين العام بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة العامة.

المقترحات:

1. زيادة فاعلية الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة بوساطة إصلاح النظام الضريبي من مشكلاته الإدارية والتشريعية، فضلاً عن توسيع القاعدة الضريبية لتشمل شرائح المجتمع ذوي الدخول المرتفعة وتطوير طائق جباية الضرائب بما يتماشى مع الأنظمة الضريبية المماثلة في الكثير من البلدان ولاسيما العربية منها.
2. على العراق، بناء صناديق سيادية لاحتواء أثر تقلبات أسعار النفط، ومن ثم استثمار إيراداتها في مشاريع تsem في تمويل الموازنة العامة للدولة.
3. لمعالجة عجز الموازنة العامة بطريقة فعالة ينبغي ترشيد الإنفاق العام وإعادة توجيهه إلى المجالات التي تشجع على نمو الإنتاجية فضلاً الاستغلال الأمثل للموارد المالية والإمكانات المادية والبشرية.
4. تخفيف الاعتماد على الدين العام في التمويل العجز، إلا في الحالات التي يعجز فيها الاقتصاد عن تمويل عجز الموازنة العامة بوساطة الإيرادات الضريبية، لأن الوصول إلى مستويات مرتفعة من الدين العام سوف يؤدي إلى ارتفاع مستويات الاستهلاك الخاص، ومن ثم انخفاض مستوى الادخارات التي تعني انخفاض الاستثمارات، مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة ومن ثم التمويل مرة أخرى عن طريق الدين العام والتي تنتج عنها في نهاية المطاف أزمة في المديونية. ففي بلدان الدراسة عليها أو لا الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري والأنشطة غير الرسمية، فضلاً عن تطوير كفاءة جهازها الضريبي وتتوسيع الضرائب، ثم الاهتمام بتحصيل الضرائب بكفاءة والابتعاد عن الإصدار النقدي الجديد (التمويل التضخم).
5. ضرورة رسم سياسة نقدية ومالية ملائمة بناء على دراسات علمية موضوعية يكون من ضمن أهدافها إدارة عجز الموازنة العامة والدين العام في ضوء الاحتياجات والمتطلبات وربما يخدم تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

Sources:

1. Abdullah, Ali Wahib and Al-Zarkoshi, Alia Hussein Khalaf, 2024, The Effectiveness of Monetary Policy Tools in Promoting Sustainable

Growth in the Iraqi Economy, Journal of Business Economics for Applied Research, College of Administration and Economics, University of Fallujah, Volume 6, Issue 2, Part 1.

2. Al-Atroush, Ibrahim Masoud Hassan, 2021, The Impact of Changes in Interest Rates on the General Budget Deficit, An Analytical Introduction, Journal of Commerce and Finance, Faculty of Commerce, Tanta University, Issue 4.
3. Al-Bujari, Ahmed Ibrahim Hussein and Al-Arkoub, Hashem Mohammed Abdullah, 2022, Measuring the effectiveness of fiscal policy tools in financing the public budget deficit of selected developed countries for the period (2002-2019), Al-Riyada Journal of Finance and Business - Volume 3 (Issue 3).
4. Al-Dumay, Zainab Jabbar Abdul-Hussein, 2018, "Public Spending Productivity in Iraq and the Problem of Time Variability During the Fiscal Year," Master's Thesis, College of Administration and Economics, University of Karbala.
5. Ali, Tobin, 2015, Budget deficit and its effects between theory and application, New Economics Journal, Volume 02, Issue 13.
6. Al-Khadrawi, Ahmed Fathi and Badr, Osama Mohamed, 2018, The impact of the financial deficit on the performance of monetary policy in Egypt, Scientific Journal of Trade and Finance, Volume 38, Issue 2, pp. 301-328.
7. Al-Lahibi, Ahmed Muhammad Raja, 2023, The Impact of Public Debt on a Number of Monetary Variables in Selected Developing Countries with Reference to Iraq for the Period (1990-2019), Master's Thesis, College of Administration and Economics, University of Mosul.
8. Al-Maamouri, Qasim Hamid Nasser, 2015, The Impact of Interest Rate and Liquidity Changes on Rebuilding the Investment Portfolio - An Applied Study in a Sample of Iraqi Commercial Banks for the Period (2004-2014)), Master's Thesis, Department of Financial and Banking Sciences, College of Administration and Economics, University of Karbala, Iraq.
9. Al-Obaidi, Nihad Abdul Karim Ahmed, 2011, Current features and trends of monetary policy in Iraq (from restriction to liberalization) and areas of its activation, Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences,
10. Al-Obaidi, Saeed Ali Muhammad, Al-Rawi, Anmar Atallah Mustafa, 2021, The Impact of External Public Debt on (GDP excluding Oil) in Iraq for the Period (2004-2019), Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Tikrit University, Volume 17, Issue 55.
11. Alou, Ahmed Khalaf Ibrahim, 2022, Financial policy and its impact on money supply in selected countries with reference to Iraq for the period

- 1990-2020, Master's thesis in Economics, Department of Economics, College of Administration and Economics, University of Mosul.
12. Al-Shammari, Kamal Kazem Jawad and Al-Shammari, Ibtihal Ahmed Abdul Aoun Al-Shammari, 2018, Analysis of coordination between monetary policy and fiscal policy in light of government debt, Iraq (2006-2016) as a model, Iraqi Journal of Administrative Sciences, Volume 14, Issue 58.
13. Al-Shazly, Ahmed Shafiq, 2017, Channels of Transmission of the Impact of Monetary Policy to the Real Economy, Economic and Technical Department, Arab Monetary Fund, Issue (39), Abu Dhabi, United Arab Emirates.
14. Al-Shazly, Ahmed Shafiq, 2017, Channels of transmission of the impact of monetary policy to the real economy, Economic and Technical Department, Arab Monetary Fund, Issue (39), Abu Dhabi, United Arab Emirates.
15. Al-Ubaidi, Nihad Abdul Karim Ahmed, 2011, Current Features and Trends of Monetary Policy in Iraq (From Restriction to Liberalization) and Areas of Activation, Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences,
16. Al-Wardi, Mishir, 2006, External Debt and its Impact on Economic Development in Developing Countries: An Econometric Study of the Case of Algeria for the Period (1970-2003), Master's Thesis, Faculty of Economics and Management Sciences, University of Algiers.
17. Balbas, Faisal Ghazi Mustafa, 2022, Integration of Monetary Policy and Its Impact on Gross Domestic Product in Iraq, Master's Thesis, Department of Economics, College of Administration and Economics, University of Mosul, Iraq.
18. Ben Kirat, Ahlam and Aida Hamlawi, Hanan Shaabani, 2011, The impact of monetary and fiscal policy on the stock market, Master's thesis in economic sciences, specialization: Money and Financial Institutions, Faculty of Economics and Management Sciences, University of May 8, 1945, Guelma, Algeria.
19. Corina, C.R. (2013). Public debti structure and characteristics romania's case. Annals of the, Constantin Brâncusi" University of Târgu Jiu! Econom & Series, (3).
20. Dardouri, Lahcen, 2014, Budget Policy in Treating the State's General Budget Deficit, Comparative Study Algeria-Tunisia, PhD Thesis, University of Muhammad Khaider-Biskra, Faculty of Economics, Commerce and Management Sciences, Department of Economic Sciences, Algeria.
21. Diokno, Benjamin E., Economic and Fiscal Policy Determinants of Public Deficits: the Philippine Case

22. Faqiri, Ali, Zahab Yahya, Shakima Abdelghani, 2022, The role of monetary policy in supporting financial policy to improve the standard of living in Algeria between (2000-2020), a thesis for a master's degree in the field of economics, business and management sciences, University of Martyr Hama Lakhdar - El Oued, Faculty of Economics, Business and Management Sciences, Department of Economics, Algeria.
23. Farida, Bakhraz Yadl, 2008, Banking Management Techniques and Policies, Diwan of University Publications, 4th ed., Algeria.
24. Haider, Sardar Muhammad and Farhan, Saadoun Hussein, 2024, The Government Budget Deficit and Its Impact on the Economic Growth Rate in Countries Burdened by External Debt for the Period (1990-2020): Mexico as a Model), Journal of Business Economics for Applied Research, College of Administration and Economics, University of Fallujah, Volume 6, Issue 1, Part 1.
25. Halouz, Mohamed and Ben Yamina, Halima Marwa, 2017, The role of monetary policy in addressing the state's general budget deficit, a case study of Algeria (1999-2015), Master's thesis, Financial Sciences, Department of Business Sciences, Faculty of Business, Economics and Management Sciences, Ibn Khaldoun University, Algeria.
26. Hani, Muhammad and Al-Wahhab, Wahiba, 2023, The Impact of Unconventional Financing as an Alternative to Increasing Tax Deductions on the Financial Strategy of the Economic Recovery Policy, Horizons 2030 in Algeria, An Analytical Study of the Monetary and Credit Law 17-10, Journal of the College of Dijlah University, Volume 6, Issue 2, Akli Mohand Oulhadj University, Bouira, Algeria.
27. Hani, Muhammad and Marah, Yassin, 2018, The Limits of Monetary Issuance Policy as a Mechanism for Financing The Unconventional Public Budget in Algeria - An Analytical Study of the Content of Law 17-10, Al-Manar Journal of Legal and Political Research and Studies, Issue 4.
28. Holt Frerichs Carl-Ludwing op. Felds Larso Heuno werner. Illing Gerhards (2016) 6 Government Debt: Causes Effects and Limits German Nationl Academy of Sciences Leopoldinar Berlin•
29. Hussein, Namarq Qasim, 2017, Measuring the relationship between interest rates and some macroeconomic variables, a study of the experiences of Egypt and Japan with special reference to Iraq for the period 1990-2015, PhD thesis, Department of Economics, College of Administration and Economics, University of Karbala, Iraq.
30. Idris, Muhammad, 2021, Monetary Policy, Introductory Booklet Series, Issue (17), Directed to the Young Age Group in the Arab World, Arab Monetary Fund.

31. International Monetary Fund, 1991, External Debt Management, Washington Document.
32. Iordachioaia Adelina-Geanina, Titu Maiorescu, Monetary Policy and Economic Policy, journal of knowledge management, economics and information technology, volume1, Issue no: 2 University of Romania, February 2011, p 3.
33. Joda, Nidal Shaker and Saleh, Israa Saeed, 2020, Measuring and analyzing the impact of the general budget deficit on public debt in Iraq for the period 2003-2016, Al-Kut Journal of Economics and Administrative Sciences, Issue 35.
34. Johansson, Xenia, 2014, Budget Management The Perception and Use of Budgets Within Publicly Traded Companies in Sweden, Master's Thesis, Business School, Jonkoping University.
35. Karim, Bouroucha, 2019, The role of monetary and financial policy in achieving external balance, a case study of Algeria (1990-2016), PhD thesis in economics, specializing in international mechanisms, Faculty of Economics, Business and Management Sciences, Department of Economics, University of Kasdi Merbah - Ouargla, Algeria.
36. Khadija, Sanusi, 2015, The role of monetary policy in the money supply situation, the case of Algeria 2000-2013, a supplementary memorandum for a master's degree, University of Umm al-Bouaghi, Algeria.
37. Khalil, Raghad Haqi and Ghaidan, Jalil Kamel, 2022, Analysis of the relationship between monetary policy channels and the general budget deficit in Iraq for the period (2004-2017), Iraqi Journal of Economic Sciences, twentieth year, seventy-second issue for the month of March.
38. Khoshnaw, Sabah Saber Mohammed, 2019, Analysis and measurement of the impact of the general budget deficit and money supply on the general price level in Iraq for the period (1988-2017), Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 11, Issue 25.
39. Khoshnaw,Sabah Saber Muhammad 2022, "Public Finance Economics," Dar Al-Tafsir for Printing and Publishing, 1st ed.
40. Lakhdar, Marghad and Kaziz Nasreen, 2017, Mechanisms for financing and treating the state budget deficit in Algeria - an analytical study (2000-2017), Journal of Humanities, University of Mohamed Khaider Biskra, Issue 47.
41. Maguirre, 2011, Steven, State An And Local Government Debt: An Analysis, Congressional Research Service, USA.
42. Marzouq, Atef Lafi, Hamza, Raja Qasim, 2021, External Public Debt in Iraq - Content and Effects on Economic Performance for the Period

- (2003-2019), Journal of the Kufa Center for Studies, University of Kufa, Volume 1, Issue 63.
- 43. Matar, Team Jiad, 2012, Financial Policy in Iraq and Its Role in Influencing Money Supply During the Period 1970-2009, Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 8, Issue 25.
 - 44. Mohamed, Manal Jabla Morsi, 2017, Evaluating the effectiveness of monetary policy in achieving exchange rate stability in Egypt during the period (1990-2017), Scientific Journal of Economics and Trade,
 - 45. Morsi, Manal Jaber, 2021, The reciprocal relationship between the Egyptian general budget deficit and the inflation rate, Scientific Journal of Economics and Trade, Issue 1, pp. 361-408.
 - 46. Nasser, Abeer Ali and Hadi, Salem Awad, 2019, The Role of Fiscal Policy Tools in Reducing the State's General Budget Deficit According to the Conditions of the International Monetary Fund: An Applied Study in the Iraqi Ministry of Finance - Budget Department, Journal of Accounting and Financial Studies (JAFS), Volume 14, Issue 48.
 - 47. Ratul, Muhammad and Kroush, Salah Al-Din, 2014, Evaluation of the effectiveness of monetary policy in achieving Kaldor's magic square in Algeria during the period (2000-2010) Arab Economic Research Journal, Issue (66), Beirut.
 - 48. Saud, Diaa Hassan, 2018, Analyzing the Relationship between Domestic Public Debt and Budget Deficit in Iraq for the Period (1990-2016), Al-Mamoun College Journal, Issue 31.
 - 49. Shalal, Ammar Abdul Hadi, Hamoudi, 2020, The Impact of Public Debt on Economic Development - Iraq as a Case Study - for the Period (2006-2017), Anbar University Journal, College of Administration and Economics, Volume 12, Issue 28.
 - 50. Shanta, Azhar Muhammad Abdullah, 2021, The Impact of Domestic Public Debt on Some Indicators of the Iraqi Stock Market for the Period (2004-2020), Master's Thesis, College of Administration and Economics, University of Karbala.
 - 51. Tawil, Baha Eddine, 2016, The role of monetary and fiscal policies in achieving economic growth, a case study of Algeria: 1990-2010, PhD thesis in economic sciences, specialization: Financial Economics, Faculty of Economics and Management Sciences, University of Hadj Lakhdar - Batna -, Algeria.
 - 52. Tyniewicki, Marcin, 2008, General Budget and Budget Law of the European Union
 - 53. Zakaria, Rabei, 2021, An analytical and standard study of the relationship between global oil price variables on the supply of money supply in Algeria during 1999-2020, Master's thesis, University of Arab Ben Mahdi.